حزمة إسعافية لبوابات «الإنترنت» في الحسكة

الحسكة - دحام السلطان

أكد مدير فرع الاتصالات بالحسكة جميل البلال لـ«الوطن» الانتهاء من إنجاز تأمين الخدمة الخاصة بالحزمة الترددية الإسعافية، اللازمة لتأمين عمل بوابات «الانترنت» وبوابات الربط الشبكي للدوائر والمؤسسات الحكومية العاملة في محافظة الحسكة.

وأشار البلال إلى أهمية الخدمة في تسهيل إجراءات عمل المصارف الحكومية بالمحافظة وللمواطنين، إضافة إلى إمكانية تنفيذ عملية الربط الشبكي لـزوم العاملين في الدولـة، مبيناً: أن هـذا الحل الإسعافي يأتي ريثما يتم الانتهاء من وضع «الكبل الضوئي» المزمع تنفيذه في الخدمة.

ولفت البلال إلى توقيع عقد مد خط الكبل الضوئي مع الشركة العامة للطرق والجسور «رودكو» من أجل تنفيذ مساره المحوري بين محافظتي دير الزور والحسكة، خلال فترة أقصاها ١٢٠ يوماً وهي مدة تنفيذ العقد، لتصبح خدمة «الانترنت» بعدها في المحافظة، متاحة ومتوافرة وبمتناول كافة المشتركين من المواطنين العاديين الذين يودون الاشتراك والاستفادة من خدمة «الانترنت».

وأشار البلال إلى تشغيل بوابات ودارات الربط الشبكي «الانترنت» في ١٥ دائرة من الدوائر الحكومية التي باشرت عملها بتركيب البوابات الخاصة بها للعمل الحكومي بعد ورود الطلبات الخاصة بها عن طريق محافظ الحسكة كعمل إجرائي، ومن ضمنها عدد من عمادة الكليات بفرع جامعة الفرات وفرع الجهاز المركزي للرقابة المالية ومديرية الثقافة وفرع الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية ومديريات الخدمات الفنية والمالية والنقل والبريد والتأمينات الاجتماعية والتأمينات والمعاشات والغزل ونقابة المحامين وعدد من فروع المصارف الحكومية، مؤكداً: إمكانية تغطية خدمات عمل جميع مؤسسات الدولة بالشبكة في الوقت الحالي إسعافياً فور ورود الطلبات الخاصة بها حسب الأصول الناظمة العمل.

وأشار البلال إلى بعض الصعوبات التي لا تزال تعترض عمل المؤسسة بالحسكة، من خلال عمليات الحفر العشوائي الأخيرة الذي يتم من قبل البعض دون التنسيق مع المؤسسة، ما يؤدي إلى قطع كوابل الخدمة الهاتفية عن المشتركين بين الحين والآخر، الأمر الذي أصبح فعلياً أزمة مزمنة!

توقف الشبكة يسبب ازدحاماً لطالبي وثيقة «غير عامل»!

مدير السجل العام للعاملين في الدولة لـ«الوطن»: تقنين الكهرباء كاد يفقدنا البيانات

قصي أحمد المحمد

اشتكى عدد كبير من المواطنين لـ«الوطن» أثناء زيارتها لأحد مراكز الخدمات للوثائق الرسمية، من حالات التأخير الكبيرة التي تحصل في مراكز خدمة المواطن ومراكز خدمات البريد التي تزود المراجعين بوثيقة «غير عامل»، مؤكّدين أنّ تبريرات الموجودين في مراكز الخدمات ترجع السبب إلى انقطاعات الشبكة والتقنين والأعطال الفنية التي من المفترض أن تتم معالجتها بسرعة وأن لا تكون مستمرة.

وأكّد المراجعون للمراكز الخدمية أنّ المشكلة تحدث بشكل يومي منذ أسبوع تقريباً، ما دفع بعض موظفي ومديري المراكز إلى توجيه المراجعين للذهاب إلى السجل العام للعاملين في الدولة للحصول على الوثيقة المطلوبة، كونه هو المصدر لبيانات الأساسية لها، إلا أنّ المشكلة موجودة في السجل العام نفسه حسب المراجعين ما دفعهم إلى التّجمهر بشكل كبير جداً أمام مبنى السجل والمطالبة بحل المشكلة يوم أمس والذي سبقه.

وبعد متابعة الموضوع تواصلت «الوطن» مع أحد المديرين المعنيين عن أحد المراكز الخدمية الحكومية التي تمنح الوثائق الخاصة، والذي أكّد بدوره أنّ المشكلة موجودة منذ ١٠ أيام وتعود إلى توقف البيانات المركزية التي ترد من السجل العام للعاملين في الدولة، موضحاً أنّ هذه المشكلة جعلتهم في حالة تصادم مباشر مع المواطنين وسببت مشاكل كثيرة.

وبعد تواصل «الوطن» مع مدير مديرية السجل العام للعاملين في الدولة محمد سعيد الذي أكّد أنّ المشكلة كانت في قاعدة البيانات المركزية الخاصة ببيانات المواطنين والتي تمت إعادة إقلاعها يوم أمس بعد إصلاحها واسترجاع البيانات من قبل المتخصصين كونها تعرضت لمشكلة كادت تسبب فقدانها.

وأرجع مدير السجل أسباب المشكلة التي حصلت في قاعدة البيانات إلى الانقطاعات المتكررة والتقنين الذي يحصل في التيار الكهربائي من مخرج «فرح» التابع لكهرباء محافظة دمشق والمغذّي للسجل، مؤكّداً أنّ إعادة تطبيق التقنين من جديد على السجل بعد تعميم وزير الكهرباء الأخير منذ عشرة أيام تقريباً، سبب المشكلة.

وأشار سعيد إلى أنّه بناءً على موافقة رئيس مجلس الوزراء مسبقاً، كان السجل مستثنى من بين المؤسسات الحكومية من ساعات التقنين بشكل دائم كونه يزوّد أكثر من ٦٠ فرعاً موزعاً في جميع المحافظات ما بين مراكز بريدية ومراكز خدمة المواطن وفرع السجل ذاتها في المحافظات التي تزود المواطنين بوثيقة «غير عامل».

وأكّد مدير السجل أنّه تم عرض المشكلة على وزيرة التنمية الإدارية سلام سفاف والتي بدورها وجّهت كتاباً خاطبت به وزير الكهرباء بشكل رسمي بتاريخ ١٦ كانون الثاني الحالي متضمناً طلب الموافقة على استثناء السجل المركزي من التقنين، إلا أنّه وحسب سعيد، لم يتم الرد على الكتاب إلى الآن وما زال التقنين مستمراً حتى يوم أمس من الساعة العاشرة صباحاً حتى الساعة الثانية ظهراً وهي ذروة العمل.

وفي سياق متصل، أكّد مدير كهرباء دمشق باسل عمر لـ«الوطن» أنّ مديرية كهرباء دمشق ستقوم بإيصال التيار الكهربائي للسجل العام في حالات ذروة العمل والمراجعين ريثما تتم الموافقة على استثناء السجل من الوزارة.

ويذكر أنّ السجل العام للعاملين في الدولة، يصدّر يومياً ما يقارب ٢٠٠٠ وثيقة غير عامل، كما أنّ وزارة الكهرباء أيضاً مطلع الأسبوع الماضي قامت بالموافقة على استثناء المدينة الجامعية في دمشق من ساعات التقنين خلال فترات المساء مع بدء الامتحانات، كون المدينة الجامعية يقطن بها أكثر من ٢٠ ألف طالب وطالبة.

نائب: تعبنا من غلاء الأسعار.. والصباغ يرد: وكّل الله

نواب يشددون على ضرورة ضبط الأسواق ومحاسبة محتكري الغاز

ناصر: السيارة التي تدفع في معبر نصيب تمر دون تفتيش

محمد منار حميجو

أثار العديد من النواب في مجلس الشعب قضايا مختلفة بسبب غياب الوزراء عن الجلسة وخصوصا ما يتعلق بموضوع الملف المعيشي، وشدد بعضهم على ضرورة محاسبة محتكري الغاز في ظل الأزمة التي تمر بها البلاد.

وامتازت الجلسة اليوم بالهدوء لعدم وجود موضوع معين لمناقشته بل اقتصر النواب المداخلون على طرح موضوعات تخص محافظاتهم، فطرح النائب موعد ناصر موضوع المنافذ الحدودية وخصوصاً معبر نصيب، موضحاً أن هناك محسوبيات في ذلك المعبر على مبدأ السيارة التي تدفع تمر من دون تفتيش بينما التي لا تدفع تبقى لأكثر من ثلاث ساعات وهذا يندرج على المنافذ الأخرى.

وفي مداخلة له تحت القبة نوه ناصر بموضوع غلاء الأسعار قائلاً: «تعبنا» فردّ عليه رئيس مجلس الشعب بقوله: «وكّل الله».

وشدد ناصر على ضرورة مكافحة الجرائم في السويداء وخصوصاً الخطف والقتل كما حدث في درعا، مشيراً إلى ضبط أكبر عصابة في درعا ولذلك فإنه من الضروري أن تتوجه بوصلة الأمن الداخلي إلى السويداء لمكافحة تلك الجرائم.

وأعرب ناصر عن شكره لأداء الأمن الداخلي والإجراءات الجديدة التي أصدرها وزير الداخلية، فسأله الصباغ: أين العطل؟ فأجابه ناصر: لم أقل هناك عطل بل أثني على عمل وزارة الداخلية ولكن أطلب توجيه البوصلة إلى السويداء كما حدث في درعا.

وطالب ناصر الحكومة بالعدالة والرقابة في توزيع مادة الغاز والمازوت وفقاً للإمكانيات المتاحة، معتبراً أن التقصير في تحقيق الخدمات الداخلية يهيئ الجو المناسب لعودة الإرهاب ويساعد الغرب وإسرائيل للاعتداء على سورية.

من جهته أكد أحمد كاسر العلي أن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك ألزمت المنتسبين لغرف التجارة التسجيل في التأمينات الاجتماعية، مضيفاً: لسنا ضد هذا القرار بالنسبة للدرجة الممتازة والأولى والثانية بينما أصحاب الدرجات الثالثة والرابعة الذين يملكون محال صغيرة يعلمون فيها بأنفسهم إضافة إلى الكثير منهم عزفوا عن التسجيل فيها نتيجة هذا القرار.

وأشار العلي إلى أنه طالب وزير الزراعة منذ عامين لإصدار سجل زراعي أسوة بالسجل التجاري إلا أنه قيد الدراسة ولم يصدر إلى الآن، معرباً عن أمله في إصداره لتنظيم العمل الزراعي.

ولفت زميله عمار الأسد إلى أن الموظفين الذين يؤدون الخدمة الاحتياطية لا يتقاضون أي تعويض ليس من الجيش ولا من مؤسسته، معربا عن أمله أن ينظر لهذا الموضوع من الحكومة بعين الإنسانية.

وأكد عمار الأسد أن رئيس مجلس الوزراء وعد بزيارة اللاذقية وأنه سيتم منح قروض مليار ليرة لمشروعات متوسطة ومنتهية الصغر، متسائلاً: أين أصبح هذا الموضوع وخصوصاً أن وعد بتشكيل لجنة لسبر واقع المنطقة وما تحتاج إليه؟

وتطرق النائب إلى مسألة الأسواق والغلاء المستشري فيها، مشدداً على ضرورة ضبطها، عدا الألبسة التركية والبالة اللبنانية التي يتم تسهيل دخولها بطرق غير شرعية عبر الجمارك اللبنانية، مضيفاً: لماذا لا نستوردها باعتبار أنها ضرورة للبلد؟

وأثار زميله قتيبة بدر فقدان مادة حليب الأطفال لمدة ٢٠ يوماً عن الأسواق في البلاد، مؤكداً أنه بحسب كلام الصيادلة هناك جهة خاصة متعهدة في استيراد هذه المادة، متسائلاً: أين دور الحكومة ونقابة الصيادلة في هذا الموضوع؟

ودعا النائب عاطف الزيبق إلى أنه لا يجوز تسمية أعضاء في مجلس الشعب بلجان في الوزارات لأن عمل الوزارة اقتراح القوانين بينما عمل المجلس إقرارها وفق أحكام المادة ٧٥ من الدستور، فاعترض على كلامه زميله مجيب عبد الرحمن الدندن بقوله: المادة ٧٤ من الدستور واضحة والتي نصت أنه يحق لعضو مجلس الشعب اقتراح القوانين والاستجواب والسؤال.

واقترح الزيبق إلغاء أسماء أعضاء مجلس الشعب في اللجنة المشكلة من رئاسة مجلس الوزراء المتعلقة بتحديث التشريعات، مضيفاً: وأن يكف زملاؤنا عن زج أسمائهم في هذه اللجنة إذا كانت موجودة أو تكف الحكومة عن زج مثل هذه الأسماء في مثل هذه اللجان وإذا كان لا بد من ذلك فأقترح أن يتم عبر رئاسة المجلس بطلب من الحكومة ورئيس المجلس يقترح الأسماء.

ورد رئيس المجلس الصباغ على هذه الكلام بقوله: الزميل يجب أن يعلم المجلس بأنه سجل في لجنة معينة وأن يأخذ إذن المجلس من باب أولى لممارسة عمله، وتدخل النائب عمار الأسد ليوضح أن رئيس مجلس الوزراء عماد خميس كرر عبارة زملاؤكم مشكلون في اللجان التي شكلتها الحكومة أربع مرات، معتبراً أنهم يمثلون المجلس ولو ذهبوا بشكل شخصي.

جامعة دمشق في المرتبة الأولى محلياً بـ٧٨٠٠ نقطة ضمن أحد تصنيفات «ويب ماتركس».. وتشرين ثانية بـ٤٢٠٠ نقطة

خوري لـ«الوطن»: لتحسين التصنيف.. الاهتمام بموقع الجامعة وتطويره

حسن لـ«الوطن»: تحسن ملحوظ في تصنيف الجامعات السورية

فادي بك الشريف

حازت جامعة دمشق على المرتبة الأولى بواقع ٧٨٠٠ نقطة ضمن تصنيفات google scholar citation الذي يعتبر أحد مؤشرات البحث العلمي في الجامعات في كل أنحاء العالم، وهو أحد المعايير والمؤشرات المعتمدة ضمن تصنيف «ويب ماتركس» لترتيب الجامعات.

وجاءت جامعة تشرين في المرتبة الثانية بواقع ٤٢٠٠ نقطة ضمن الترتيب المحلي، ثم الجامعة السورية الخاصة، يليها الجامعة العربية الدولية الخاصة، أما جامعة حلب فحلت خامسة، وجاء بعدها الجامعة الدولية للعلوم والتقانة الخاصة، ثم جامعة البعث، فجامعة الجزيرة الخاصة، فجامعة حماة، يليها جامعة الأندلس الخاصة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد نائب رئيس جامعة دمشق للشؤون العلمية الدكتور عصام خوري اتباع عدد من المعايير من خلال نشر مقالات الأساتذة على موقع الجامعة، الأمر الذي أدى إلى تدارك الخلل الذي حصل في التصنيف الماضي، من خلال تطوير الموقع وتحسينه، وهو ما أدى إلى حصد نتيجة إيجابية...

وأوضح خوري أنه تم أيضاً اعتماد «إيميل واحد» بدلا من اثنين، وهذا أمر مطلوب بشكل أكبر كمرجعية وحيدة للجامعة، ناهيك عن وجود معيار عدد الطلاب الأجانب ممن يستكملون دراستهم في جامعة دمشق.

كما أشار رئيس جامعة تشرين الدكتور بسام حسن لـ«الوطن» إلى تحسن ملحوظ في تصنيف الجامعات السورية، وذلك بعد اتخاذ العديد من الإجراءات لتحسين مستوى التصنيف لينعكس إيجاباً على واقع مختلف الجامعات، ومن ضمنهما جامعة تشرين التي حلت ثانية ضمن تصنيف google scholar citation بعد أن كانت في المرتبة الرابعة.

ولفت رئيس جامعة تشرين إلى أن التصنيف يستند إلى جودة البحث العلمي والأبحاث التي يتم التعويل عليها كمرجع وذات جودة، وبالتالي يصدر التقييم والتصنيف والدرجة المحققة لكل جامعة من الجامعات، مؤكداً استناد الجامعة إلى مؤشرات البحث العلمي بشكل رئيسي ووضع البيانات على موقع الجامعة بشكل دوري، وتحسين البيئة البحثية على الصعيد العام، وتشجيع نشر الأبحاث العلمية وتحفيزها بما ينعكس إيجابا على الترتيب ويساهم في تحسن المستوى العلمي والبحث المتبع من مختلف الجامعات.

ونوه حسن باهتمام وزارة التعليم العالي وجميع الجامعات لتطوير الأدوات واتباع العديد من المعايير لتحسين التصنيف.

هذا وأصدرت الوزارة توجيهات لجامعات القطر بالعمل على تحسين تصنيفها وترتيبها على مستوى مختلف الجامعات العالمية، بما يسهم في رفع الترتيب العالمي، ولاسيما باتخاذ الإجراءات الكفيلة بإغناء المحتوى العلمي للمواقع الالكترونية ووضع معايير تسهم في تحسين الترتيب، علما أن مجلس التعليم العالي شدد على تحسين الترتيب الجامعي والارتقاء بوضع الجامعات من مختلف المناحي التعليمية.

ومن ضمن معايير تحسين الأداء المتبعة في الجامعات العمل على توثيق النشاطات للطلاب والكادر التدريسي، وتكريم المتميزين والمتفوقين أكاديمياً، وربط الجامعة بالمجتمع، وإقامة دورات التأهيل المستمر، إضافة إلى تحديث المواقع الالكترونية للجامعات بشكل دائم، وباللغتين العربية والإنكليزية، ونشر أبحاث الماجستير والدكتوراه وملخصاتها باللغتين العربية والأجنبية.

ناهيك عن لجوء الجامعات إلى وضع كافة النشاطات الطلابية العلمية والرياضية والثقافية والاجتماعية وغيرها على موقع الجامعة، ونشر السير الذاتية لأعضاء الهيئة التدريسية وتحديثها بشكل دائم، وإجراء الأبحاث العلمية وتوثيقها في المجلات المحكّمة، علما أن جامعة البعث أجرت تعاوناً مع مركز ضمان الجودة لتوضيح المعايير المفترض العمل بموجبها لرفع تصنيف جامعة البعث، كما تم الطلب من الإدارات الجامعية في الكلية والمعاهد بالتعاون الوثيق مع مركز ضمان الجودة في هذا الشأن.

هذا ومن ضمن التصنيفات للجامعات السورية «ويب ماتركس» الذي يعمل على ترتيب الجامعات بناءً على مؤشرات تستخرج من المواقع الإلكترونية، كما أنه يعتمد على جودة التدريس ونتائج البحوث والمكانة الدولية للجامعة ومدى التواصل مع المجتمع والاستجابة لأهم المعايير ومتطلبات البحث العلمي، بما في ذلك التواصل مع مختلف القطاعات، ناهيك عن أهمية البحث العلمي ونشر الأبحاث والاهتمام بجميع المناحي التي تنعكس على تصنيف الجامعات.

أعضاء مجلس محافظة طرطوس يشتكون التهميش!

طرطوس- محمد حسين

تهميش وتغييب أعضاء المجلس عن حضور الفعاليات كانت المشكلة الأبرز في الجلسة الأولى من أعمال مجلس محافظة طرطوس بدورته العادية الأولى لهذه السنة، مؤكدين أنه وبعد مضي شهرين من عمر هذا المجلس لم يتم دعوتهم لأي نشاط يقام في مناطقهم أو خلال زيارة الوزراء للمحافظة، حتى إن أعضاء المكتب التنفيذي لا يحضرون الجلسات!

وأحد الأعضاء قال: نحن مستبعدون ولا تتم دعوتنا لكثير من النشاطات وإن تمت دعوتنا فليس لنا أي دور! كما تحدثت أحد الأعضاء عن عدم دعوتها حتى لحضور جلسات المجلس.

رئيسة المجلس عقبت على هذا الموضوع مؤكدة أنها تتابعه ويشغلها وأنها أرسلت كتباً للجهات المعنية ومنها المحافظة لتدارك هذه المشكلة وهي حريصة على عدم التهميش، أما فيما يخص تبليغ الأعضاء لحضور الجلسات فأشارت إلى أن التبليغ يتم بواسطة رسالة SMS وكذلك عبر الواتس آب والمشكلة أن بعض الأعضاء أرقامهم الخليوية ليست موجودة، ونسعى لترميم هذا النقص وحل المشكلة.

وأشار بعض الأعضاء إلى أن اللجنة المشكلة خلال الدورة السابقة لمتابعة القضايا التي يتم طرحها في المجلس لم تنجز تقريرها خلال شهرين وقال أحد الأعضاء إنها لم تقم بشيء ورئيسها عضو المكتب التنفيذي لم يقم بالدعوة للاجتماع أما عضو المكتب التنفيذي المختص فقال عكس ذلك مشيراً لقيامها بجولة على الأفران لمتابعة موضوع الرغيف.. وأن اللجنة فشلت وكأنها لم تكن أصلاً والتفاؤل الذي رافق الدورة الأولى بأننا نسير في طريق النجاح في المهمة التي أوكلها الناس لنا ربما تبدد الآن بعد شهرين.

ونال موضوع عدم تفريغ نائب رئيس المجلس في الوحدات الإدارية رغم تفرغه حكماً بقانون الإدارة المحلية نصيبه من النقاش حيث أشار أحد الأعضاء إلى أن قرار الوزير لا يمكن أن يلغي قانوناً نافذاً.

عضو المكتب التنفيذي المختص أوضح أن قرار التفريغ تم التريث فيه فقط، مبيناً أن هناك ٢٠ وحدة إدارية ليس لديها مقر أو عامل نظافة، مؤكداً أن تأمين عامل نظافة أهم من تفريغ نائب الرئيس في هذه المرحلة مطالباً الأعضاء الالتزام بجدول الأعمال كاشفاً عن وجود تقييم لعمل الدوائر المحلية وأساسه عضو مجلس المحافظة.

ويذكر أن مشكلة الغاز والمحروقات نالت نصيبها من النقاش واعترض البعض على حصة المناطق التي لا تتناسب مع عدد السكان وكذلك مشكلة مكب الدريكيش الذي قالت المداخلة إنها بعمرها تقريباً ولم تحل بعد؟!